

Distr.: General
10 October 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

اللجنة الثانية

البند ٥١ من جدول الأعمال

العولمة والاعتماد المتبادل

رسالة مؤرخة ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة
من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى
الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم الإعلان الذي اعتمد باعتباره الوثيقة الختامية لحلقة العمل - المؤتمر الأول للطاقة والتنمية بشأن موضوع "المضاربة النفطية"، الذي عقد في سانتو دومينغو، بالجمهورية الدومينيكية، في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٨ (انظر المرفق).

وجمع المؤتمر صحفيين وخبراء اقتصاديين وخبراء في مجال الطاقة من الجمهورية الدومينيكية والولايات المتحدة الأمريكية ومن بلدان أخرى من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ودمج على نحو يتسم بالابتكار بين تحليلات الخبراء الاقتصاديين وغيرهم من الخبراء وقدرة الصحفيين على نشر وتعميم المسألة المتزايدة التعقيد والإلحاح، المتمثلة في المضاربة المفرطة والتلاعب في الأسعار في أسواق السلع الأساسية الآجلة الدولية ولا سيما النفط ومشتقاته، مع التركيز على آثارهما على ارتفاع أسعار الطاقة والسلع الأساسية الغذائية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وقد دعت إلى عقد هذا المؤتمر اللجنة الرئاسية المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة، وهي هيئة أنشأتها حكومة الجمهورية الدومينيكية لتضطلع بمهمة تنسيق التعاون بين أصحاب الشأن المتعددين من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والمؤسسة العالمية للديمقراطية والتنمية (FUNGLODE)، وهي هيئة فكر وبحث دولية لها مكاتب



في سانتو دومينغو بالجمهورية الدومينيكية، وفي مدينتي نيويورك وواشنطن العاصمة، وفي مدريد بإسبانيا، وتتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

وقد ألقى الكلمة الرئيسية الأستاذ ميكائيل غرينبرغر من جامعة ماريلاند في الولايات المتحدة الأمريكية، المتخصص في دراسة المعاملات الآجلة والخيارات والمشتقات في الأسواق المالية الدولية، وما لإزالة القيود المفروضة على هذه الأسواق من تأثير على تمويل التنمية. وألقى فخامة رئيس الجمهورية الدومينيكية، الدكتور ليونيل فرنانديز، أيضا كلمة أمام المؤتمر. واعتبر الرئيس فرنانديز أن عقد ذلك الحفل الدولي يشكل نقطة تحول حاسمة على طريق تقييم آثار المضاربة المفرطة والتلاعب في الأسعار في الأسواق المالية الدولية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال الحيلولة دون قيام الحكومات باستثمارات عامة كبيرة في البنية الأساسية والصحة والتعليم وتمكين المرأة والبيئة بسبب تزايد تكاليف الطاقة وأسعار الأغذية.

وهيأ المؤتمر لمختلف الجهات المعنية فرصة مشجعة لكي تنظر في ما للمضاربة المفرطة والتلاعب في الأسعار وما لإزالة القيود المفروضة على الأسواق المالية من آثار على المستوى الدولي بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتضع توصيات تسترعي الاهتمام العام وتتطلب أن تتخذ الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها إجراءات بشأنها. وكانت مشاركة الصحفيين والخبراء الاقتصاديين والأكاديميين وخبراء الاتصالات الاستراتيجية محل ترحيب خاص، كما أن مشاركة مختلف الجهات المعنية جعلت من هذا المؤتمر محفلا فريدا من نوعه. وقد أسهمت هذه المشاركة في تعزيز المداولات وتيسير إقامة الشبكات والمساعدة على صياغة عناصر الإعلان الصادر عن المؤتمر.

وكانت المناقشات الزاخرة والمقترحات العملية للمؤتمر قيّمة بالنسبة للمشاركين، ومن شأن تنفيذها أن يعود بفوائد.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الأمم المتحدة لكي ينظر فيها جميع الدول الأعضاء.

(توقيع) إنريكيو ديل روزاريو سيبياس

السفير، القائم بالأعمال بالنيابة

مرفق الرسالة المؤرخة ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

الإعلان

إن حلقة العمل - المؤتمر الأول بشأن الطاقة والتنمية بشأن موضوع "المضاربة النفطية"، المعقود في سانتو دومينغو بالجمهورية الدومينيكية في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٨، إذ يمثل المجموعات الرئيسية صاحبة المصلحة، بما فيها الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والحكومة والسلوك الصحفي؛

وإذ يعرب عن امتنانه لفخامة رئيس الجمهورية الدومينيكية، الدكتور ليونيل فرنانديز، لتشريفه للمؤتمر بحضوره وبإدلاء بيانه؛

وإذ يعرب عن امتنانه أيضا للدكتور ميكائيل غرينبرغر، الأستاذ في جامعة ماريلاند في الولايات المتحدة الأمريكية، لتشريفه المؤتمر بحضوره وبإلقاء الكلمة الرئيسية؛

وإذ يعرب عن تقديره للجهود التي تبذلها حكومة الجمهورية الدومينيكية، ولا سيما اللجنة الرئاسية المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة، والمؤسسة العالمية للديمقراطية والتنمية؛

وإذ يضع في اعتباره تقرير اجتماع الخبراء المعني بآثار الخدمات المالية وعمليات بورصات السلع الأساسية على التجارة والتنمية، الصادر عن لجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية بمجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والوارد في الوثيقة TD/B/COM.1/EM.33/4 المؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧؛

وإذ يقر بأهمية الإشارة في اتفاق أكرأ الذي وضع خلال الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والوارد في الوثيقة UNCTAD/IAOS/2008/2، إلى "الدولة التمكينية"، باعتبارها وسيلة إدارية وسياسية لأداء دور معزز في الأسواق عند حدوث أزمات ومضاربات مالية؛

وإذ يسلم بأن المضاربات تجري في أسواق السلع الأساسية الآجلة منذ تسعينات القرن التاسع عشر، حيث ضمن المزارعون تسعيرات المدخلات والمنتجات الزراعية، مما أفضى إلى نشوء صعوبات في عام ١٨٩٢، حيث اشتكى المزارعون في الولايات المتحدة الأمريكية إلى الوكالات الحكومية والمشرعين بشأن قيام المضاربين في الأسواق بالمرهنة على

أسعار المنتجات الزراعية، وزيادة أسعار السلع الأساسية الزراعية على نحو مفرط يصعب التحكم فيه؛

وإذ يسلم كذلك بأن الأزمة الاقتصادية الدولية الناجمة عن فترة الكساد الكبير في ثلاثينات القرن العشرين شجعت الحكومات على اتخاذ إجراءات أفضت في عام ١٩٣٦ إلى وضع قانون تبادل السلع الأساسية في الولايات المتحدة الأمريكية، الذي فرض قيودا على المضاربين في الأسواق وحال دون احتلال الأسعار والتلاعب في الأسواق وارتفاع تكاليف المنتجات الزراعية؛

وإذ يقر كذلك بأن أسواق السلع الأساسية الآجلة قد عملت دون عوائق في الفترة من عام ١٩٣٦ إلى عام ٢٠٠٠، التي توسعت خلالها أسواق السلع الزراعية الآجلة لتضم صناعة الطاقة والصناعة المعدنية،

وإذ يلاحظ الخروج عن مبدأي العرض والطلب الأساسيين للسوق مع انخفاض سعر برميل النفط من ١٤٧ دولارا من دولارات الولايات المتحدة في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى نحو ١١٠ دولارات من دولارات الولايات المتحدة بحلول منتصف آب/أغسطس ٢٠٠٨، نتيجة للقيود المفروضة على إنتاج إمدادات النفط الخام بسبب النزاع بين الاتحاد الروسي وجورجيا وبسبب الأعاصير فاي وغوستاف وهانا وأيك،

وإذ يأخذ في اعتباره أن العامل الوحيد الذي أفضى في الفترة من ١٧ تموز/يوليه إلى منتصف آب/أغسطس ٢٠٠٨ إلى انخفاض سعر برميل النفط بأكثر من ٣٥ دولارا من دولارات الولايات المتحدة، كان الجلسات والاجتماعات المتعددة التي عقدها الكونغرس في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كان موضوعها جميعا التحقيق في ادعاءات بأن عمليات المضاربة في الأسواق كانت تسهل زيادة أسعار النفط والسلع الأساسية الغذائية، مما يعرض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية للخطر؛

وقد لاحظ أنه قبل رفع القيود عن الأسواق، الذي نص عليه قانون تحديث العقود السلعية الآجلة في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٠، كان سعر برميل النفط نحو ١٨ دولارا من دولارات الولايات المتحدة؛ وأنه ازداد ليبلغ ١٤٧ دولارا من دولارات الولايات المتحدة بعد مرور سبع سنوات على ذلك فقط، أي في تموز/يوليه ٢٠٠٨؛

وقد لاحظ أيضا أن سعر برميل النفط في الأسواق العالمية ارتفع من ٤٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ إلى ١٤٧ دولارا في تموز/يوليه ٢٠٠٨؛

وإذ يذكر بأن المحاكم القانونية في الولايات المتحدة الأمريكية اكتشفت في أيار/مايو ٢٠٠٢ أن الشركة الخاصة بإنرون ومحركها التجاري الخوسب على شبكة

الإنترنت (Enron Online) كانا مسؤولين عن المضاربات المفرطة والتلاعب في الأسعار في أسواق السلع الأساسية للطاقة؛

وإذ يؤكّد ضرورة إصلاح الآليات التنظيمية للأسواق المالية الدولية وتعزيزها على الصعيدين العالمي والوطني، بما في ذلك آليات هيئة العقود السلعية الآجلة في الولايات المتحدة الأمريكية والهيئة المعنية بالخدمات المالية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛

وإذ يؤكّد أن يبلغ الأمين العام للأمم المتحدة بمعلومات ومقترحات لدراساتها في إطار الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية الذي سيعقد في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ في مقر الأمم المتحدة؛

١ - يحيط علماً ببيادر تكوّن توافق في الآراء بشأن اعتبار المضاربة المفرطة في أسواق السلع الأساسية الآجلة تحدياً جسيماً لتمويل التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

٢ - يؤكّد أن الكونغرس في الولايات المتحدة الأمريكية قد أضاف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ إلى القانون الجامع المتعلق بالاعتمادات الذي يقع في ١١ ٠٠٠ صفحة تذييلاً يمثل مشروع قانون يقع في ٢٦٢ صفحة، عنوانه "قانون تحديث العقود السلعية الآجلة"، رفع فيه كليا القيود عن المضاربة السوقية، مما أفضى إلى زيادة بنسبة ٣٠٠ في المائة في سعر الكهرباء في كل من ولايات أوريغون وكاليفورنيا وواشنطن، حيث ارتفعت تكلفة الكهرباء في ولاية كاليفورنيا بمبلغ مقداره ٢٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (من ٧ بليون دولار في عام ١٩٩٩ إلى ٢٧ بليون دولار في عام ٢٠٠٠)؛

٣ - يعتبر أن سعر برميل النفط ينبغي ألا يتجاوز حالياً ٣٥ إلى ٨٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة، وفقاً لتقديرات الخبراء، وأن أية أرباح ناجمة عن زيادة سعره على تلك التقديرات تسهم في زيادة ثروة المضاربين في السوق، المستمدة من مصارف الاستثمار والصناديق التحوطية وصناديق المعاشات التقاعدية، وتؤدي في الوقت نفسه إلى تفاقم عدم المساواة والفقر المدقع؛

٤ - يعلن أن تشكيل ائتلاف للأمم المستهلكة للنفط مع اعتماد موقف موحد مفاده ضرورة فرض قيود على المضاربة المفرطة وتنظيمها سيساعد على تخفيض سعر النفط؛

٥ - يعرب عن أمله في أن تعتمد الجمعية العامة قراراً يرسخ مبدأً حالياً مفاده أنه لا يجوز الإخلال بتوازن الأسواق المالية أو التلاعب فيها، وأنها ينبغي أن تخضع لمراقبة الهيئات التنظيمية؛

- ٦ - يؤكد أن أسرع حل لتزايد أسعار النفط في المدى القصير هو مكافحة المضاربة المفرطة في أسواق السلع الأساسية الآجلة؛
- ٧ - يشير إلى عدم وجود حوافز تشجع منظمة البلدان المصدرة للنفط على زيادة إنتاجها عندما تسهل المضاربات ارتفاع الأسعار، ولا سيما عندما تتنبأ مصارف الاستثمار في الولايات المتحدة، ومنها مصرف غولدمان ساكس، بأن سعر برميل النفط سيرتفع ليبلغ ٢٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨؛
- ٨ - يذكر بأن المملكة العربية السعودية وعدت في خضم ارتفاع سعر النفط إلى ١٤٧ دولارا من دولارات الولايات المتحدة بأنها ستزيد الإنتاج، مما أفضى إلى ارتفاع سعر البرميل بخمس دولارات في اليوم التالي، رغم الإعلان الصادر عن هذا البلد؛
- ٩ - يؤكد أيضا أن مكافحة المضاربة المفرطة ستفضي إلى المبادرة بتخفيض سعر النفط مع القيام في الوقت نفسه بإيجاد حوافز على الإنتاج لدى منظمة البلدان المصدرة للنفط؛
- ١٠ - يؤكد كذلك وجود ترابط بين زيادة أسعار الطاقة (كنتيجة للمضاربة المفرطة والتلاعب في الأسعار في أسواق السلع الأساسية الآجلة) وزيادة أسعار الأغذية، مما يعرض للخطر تمويل التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان ذات الدخل المتوسطة وفي أقل البلدان نموا؛
- ١١ - يطلب إلى الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية أن يولي اهتماما خاصا للمقترحات الواردة في هذا الإعلان، الذي يمثل مساهمة فريدة من الأطراف التي تمثل الجهات المعنية بهذه المسائل أو الناشطة فيها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.